منظمة
العمل
الدولية
جنيف

الإطار التنظيمي والاقتصاد غير المنظم

بائعة ورود في الشارع. اكوادور.

مجموعات محددة

٤ ـ ب٣ باعة الشوارع: الابتكارات في الدعم التنظيمي

■ يتطرق هذا الموجز إلى باعة الشوارع باعتبارهم فئة فاعلة في الاقتصاد غير المنظم، تعاني من مشاكل وتحديات محددة. وتحسين ظروف عمل باعة الشوارع ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي والقانوني يُشكل واحداً من التحديات الهائلة. وكثيراً ما يُنظر إلى البيع في الشوارع بازدراء باعتباره نشاطاً غير مرغوب فيه يقوم به المجرمون، ويضر باستخدام الفضاء العام. ويتعرض باعة الشوارع في كثير من الأحيان للمضايقات ويعيشون في حالة من عدم اليقين ويعملون في ظروف سيئة تتعذر فيها سبل الوصول إلى الهياكل الأساسية. ويُبرز هذا الموجز التطورات الهامة التي حدثت في مجال تنظيم البيع في الشوارع، بما في ذلك وضع السياسات على المستويين البلدي والوطني. وينبغي قراءته بالاقتران مع الموجز المتعلق بالتنمية المحلية.

التحديات الرئيسية

- باعة الشوارع والسمة غير المنظمة
- الصعوبات التي يواجهها باعة الشوارع
- المشاكل النوعية التي تستدعي المعالجة
- تنظيم الفضاءات العامة
- توضيح القوانين
- ضرورة نشر المعلومات
- الحاجة إلى تنظيم باعة الشوارع

■ **باعة الشوارع والسمة غير المنظمة**. ينتمي باعة الشوارع إلى فئة بارزة من العمال كانت دائماً موجودة، رغم الجهود المتكررة لتطويقها. ويذهب بعض المراقبين إلى أن عدد باعة الشوارع في جميع أنحاء العالم في ازدياد بسبب النزوح المعمم للعمال ذوي المهارات المتدنية من الأرياف نحو المدن، وكذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وعدم وجود فرص عمل. غير أن البعض الآخر يشير إلى ندرة البيانات عن باعة الشوارع، ويذهب إلى أنه من الصعب، بالتالي، تحديد ما إذا كانت أعدادهم تتزايد بشكل أسرع من تزايد النمو السكاني في المناطق الحضرية.

ويرتبط البيع في الشوارع ارتباطاً وثيقاً بمدى توافر الفضاءات العامة في المناطق الحضرية – الأرصفة والطرقات والحدائق والشواطئ وما إلى ذلك – ويُعزى الكثير من الصعوبات المرتبطة بهذا النشاط، بما في ذلك النظرة السلبية العامة التي ينظر بها المجتمع عموماً إليه، إلى الطرق التي تدير بها السلطات هذه الفضاءات. ونتيجة لذلك، يعيش باعة الشوارع نوعاً من «التعايش المعقد الذي يجمع بين الاضطهاد والتنظيم والتسامح والتشجيع».

■ **الصعوبات التي يواجهها باعة الشوارع**. قد يخضع البيع في الشوارع أو في الأسواق لضوابط محكمة، إلا أنه غالباً ما يتسم بالسمة غير المنظمة، حيث يتم خارج نطاق القانون وبدون تراخيص أو مرافق موحدة. ويواجه باعة الشوارع في أغلب الأحيان صعوبات كبيرة في القيام بأنشطتهم المعيشية. وهم يعانون من صعوبة الاستفادة من الخدمات والهياكل الأساسية مثل خدمات توفير المياه والكهرباء والخدمات المالية. وقد يتهمهم أصحاب المحال التجارية بالمنافسة غير النزيهة، حيث كثيراً ما يعاملون كمجرمين، ويُنظر إليهم في الغالب باعتبارهم عقبة تحول دون نمو المدن. ويشهدون صدامات مع الشرطة أو السلطات البلدية، وكثيراً ما يضطرون إلى دفع الرشوة من أجل أن يتسنى لهم الاستمرار في ممارسة نشاطهم في الشوارع، فضلاً عن تجنب حالات الطرد ومصادرة بضاعتهم وإتلافها.

ما هو البيع في الشوارع؟

يتفاوت البيع في الشوارع من حيث حجم السلع المبيعة والخدمات المقدمة ومواقيت عرضها ومكان تسويقها والأجور المحددة عنها وفئات العاملين فيها وأنواعها. ويمكن أن تكون مهنة بدوام كامل أو موسمية أو عارضة. ويمكن أن يضطلع بها شخص واحد كما يمكن أن تشكل حق امتياز من أعمال تجارية كبرى تمارس في الشارع. ويمكن أن تشكل استراتيجية للبقاء أو قد تكون جزءاً من أعمال تجارية كبرى. ونتيجة لذلك، تتفاوت مداخيل باعة الشوارع تفاوتاً كبيراً. وفي الوقت ذاته، كثيراً ما يُتاجر باعة الشوارع في المنتجات المصنعة في المنزل والمنتجات الزراعية التي يتعذر تسويقها بخلاف ذلك، وتعتبر، بالتالي، دعامة أساسية للاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، ولأن باعة الشوارع يبيعون منتجات أرخص ثمناً، فإنهم يستجيبون في كثير من الأحيان لاحتياجات الفقراء في المناطق الحضرية. ولا توجد أي معايير عمل على المستوى الدولي كفيلة بمعالجة قضايا باعة الشوارع معالجة مباشرة. ويتباين الأسلوب المتبع في تناول البيع في الشوارع على المستوى المحلي تبايناً شديداً من بلد إلى آخر. وبينما تنظم بلدان عديدة تحديداً هذا النشاط من خلال توفير إطار قانوني وولايات قضائية واضحة، تتسم الولايات القضائية في بلدان أخرى بالتداخل، مما يثير اللبس والصراع، ولا تزال تعتبره بلدان أخرى بكل بساطة نشاطاً غير قانوني.

ويعاني باعة الشوارع من مواطن عجز واضحة في العمل اللائق. وغالباً ما يتحملون ظروف عمل سيئة، من قبيل عدم انتظام الدخل وساعات العمل الطويلة وانعدام الضمان الاجتماعي وسوءٍ معاييرِ الصحة والسلامة، من ضمن جملة أمور أخرى. ويتباين التوازن بين الجنسين تبايناً كبيراً من بلد إلى آخر، إلا أن أغلب باعةٍ الشوارع هم من النساء في الكثير من البلدانٍ. وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن الرجل غالباً ما يكون في وضع أفضل، باعتباره أكثر احتمالاً، في بعض البلدان، لبيع السلع غير القابلة للتلف على عربة متنقلة أو دراجة، في حين يرجح أن تبيع المرأة سلعة قابلة للتلف تعرضها في سلة أو فوق قطعة قماش تفترشها على الأرض. وفي كثيرٍ منٍ الأحيان، ينحدر باعة الشوارع من أقاليم معينة أو بلدان أجنبية، مما قد يضيف بعداً عنصرياً إلى ما يلقونه من معاملة.

● تتمثل إحدى صعوبات التنظيم في الطبيعة المتنقلة

■ **المشاكل النوعية التي تستدعي المعالجة**. من الصعب للغاية تنظيم البيع في الشوارع بسبب طبيعته المتنقلة: قد يتوقف تنقل باعة الشوارع على الأحداث التي تشهدها المدن أو حالة الطقس أو مكان وجود الزبائنٍ أو الفترات اليومية وما إلى ذلك. وقد لا تأتي الحلول التي تنطوي على إنشاء أسواق بعيداً عن الطريق، على سبيل المثال، بنتائج تذكر لأن الزبائن لا يتبعون بالضرورة الباعة الذين سرعان ما يعقبهم بعد ذلك باعة جدد في مواقعهم السابقة. وثمة صعوبة أخرى تتمثل في أن البيع في الشوارع يجري تنظيمه في كثير من الأحيان على المستوى المحلي: قد تطرأ تغيرات سريعة على اللوائح التنظيمية و/أو السياسة العامة بسبب التغيرات التي تشهدها الحكومات المحلية، مما يزيد من حالة عدم اليقين التي يعيشها باعة الشوارع. وربما يكون من المفيد سن سياسات وطنية واسعة النطاق وتنفيذها على المستوى المحلي من أجل الحد من حالة عدم اليقين هذه.

● لا بد من كفالة الاستفادة من الفضاءات العامة بشكل قانوني من أجل تسهيل استقرار باعة الشوارع والحد من حالة عدم اليقين التي يعيشونها

■ **تنظيم الفضاءات العامة**. يُشكل تنظيم الفضاءات العامة إحدى القضايا الرئيسية، نظراً لأنها فضاءات مفتوحة نظرياً أمام الجميع، ومن حق أي شخص الاستفادة من وجوها والتمتع بها دون تمييز. ولذلك، لا بد من إيجاد توازن صعب للغاية بين الحق في الوصول إلى الفضاءات العامة والحاجة إلى التحرك في أنحاء المدن، من جهة، وحق باعة الشوارع في العمل وكسب العيش، من جهةٍ ثانيةٍ. ولا يوجد حل «واحد يناسب الجميع»، ومن شأن السياسات المرتقبة أن تتباين تبايناً كبيراً تبعاً للسياق المحلي. وفي الوقت ذاته، ثبت أن الحملات الإعلامية الفعالة التي تشرح الأسباب الكامنة وراء اختيار بعض الحلول تنجح في كثير من الأحيان في تخفيف حدة التوترات القائمة.

وثمة حاجة إلى كفالة استفادة باعة الشوارع من الفضاءات العامة بشكل قانوني من أجل تسهيل استقرارهم والحد من حالة عدم اليقين التي يعيشونها. وقد تصبح تدخلات الدعم، من قبيل الوصول إلى الائتمان والتدريب، عديمة الجدوى إن لم يتم تأمين حقهم في البيع في الشوارع أو في مكان عام معين. وكثيراً ما يكون التنظيم المتعلق باستخدام الفضاءات العامة غير واضح أو متناقض. ويزداد ذلك حدة بفعل لجوء الحكومات البلدية إلى وضع السبل المختلفة لتنفيذ القوانين المتعارضة الموضوعة على الصعيد القطري وصعيد المدن الكبرى موضع التجريب. بل وقد توجد، في بعض الأحيان، مطالبات متنازعة بشأن السلطة التي تنظم الفضاءات العامة (مثل سلطة البلدية مقابل السلطة المحلية).

■ **توضيح القوانين**. قد يكتنف الوضع القانوني للبيع في الشوارع حالة من الغموض: قد تنظر إليه بعض الأنظمة الأساسية باعتباره وضعاً غير قانوني، في حين قد تطالب أنظمة أخرى تحديداً باعة الشوارع بدفع الضرائب. وبالتالي، لا بد للقوانين من صياغة مصطلحات واضحة المعالم، ويجب إلغاء اللوائح البالية. وينبغي ألا تسعى القوانين إلى استثناء باعة الشوارع أو أن تنص على أن أنشطتهم تعتبر أمراً غير مشروع أو جنائي، بل ينبغي أن ترسي بالأحرى إجراءات تمكنهم من الحصول على التراخيص. كما ينبغي تدريب الشرطة على مضمون القوانين.

● قد يتسم الوضع القانوني لباعة الشوارع بالالتباس أو قد لا يفهم حق فهمه

■ **ضرورة نشر المعلومات بشأن التغيرات التنظيمية**. لا بد من الترويج للتشريعات واللوائح الجديدة بشكل يُوجّه انتباه باعة الشوارع إليها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نشرها بسرعة في الصحف، أو في ورقات إعلامية، يجري توزيعها بعد ذلك على باعة الشوارع، أو تقديمها عبر المحطات الإذاعية أو أن يُسترعي انتباه المنظمات غير الحكومية أو نقابات العمال التي تعمل مع باعة الشوارع إليها.

■ **الحاجة إلى تنظيم باعة الشوارع**. وأخيراً، يلزم بذل الجهود من أجل النهوض بتنظيم باعة الشوارع. ونظراً لأن بيع الشوارع يفتقر إلى أصحاب العمل إلا نادراً، فقد بات من الملح إنشاء منظمات قوية تضم باعة الشوارع من أجل الدخول في مفاوضات مع البلديات. وهذه هي الخطوة الأولى في اتجاه وضع لوائح جيدة تتكيف مع احتياجات باعة الشوارع. وقد يكون من المستصوب، في بعض الحالات، اللجوء إلى الإدارة على أساس المناطق من أجل تسهيل التواصل بين باعة الشوارع والسلطات المحلية.

● تنظيم باعة الشوارع أمر ضروري لزيادة قدرتهم على المفاوضة

بائع جرائد، هافانا، كوبا.

بائع في الشارع يبيع ساعات اليد. محافظة خان الخليل. القاهرة، مصر.

النُهج الناشئة والممارسات الجيدة

- وضع نهُج متكاملة لدعم باعة الشوارع
- دعم الهياكل الأساسية ومنح التراخيص
- التصدي لطرد باعة الشوارع
- وضع سياسات وطنية

ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن أي تغيير في هيكل الحكومة أو السلطة المحلية يمكن أن يحوّل ممارسة جيدة إلى فشل. غير أن الأمثلة المتوفرة عن الممارسات الجيدة تبين أنه من الممكن تحسين أي حالة من خلال الجهود الجماعية التي يبذلها باعة الشوارع. وقد اتخذت بلدان عديدة خطوات بغية تنظيم التجارة في الشوارع وحماية باعة الشوارع.

■ **وضع نهُج متكاملة لدعم باعة الشوارع.** كثيراً ما تُصوّر بلدية دربان في جنوب أفريقيا على أنها مثال عن الممارسة الجيدة، إلا أن البعض يرى أنها مثال أكثر ما يكون عن الصراع الجاري الذي يعيشه باعة الشوارع. وقد قامت كل من نقابة النساء العاملات لحسابهن الخاص، التي استهلت في عام ١٩٩٤، ومجلس إدارة التجارة غير المنظمة، الذي أنشئ في عام ١٩٩٥، بالضغط والتفاوض مع السلطات المحلية في دربان للحصول على الهياكل الأساسية لحساب باعة الشوارع. وتكفلت أنشطتهما بإدماج الباعة في تخطيط المدينة. وفي عام ٢٠٠١، جرى اعتماد سياسة الاقتصاد غير المنظم في دربان، التي لقيت ترحيباً واسعاً، والتي استلهمت من عدة مشاريع رائدة.. وقدمت عدداً من الاقتراحات لتحسين البيع في الشوارع بشأن، على سبيل المثال، التسجيل (تبسيط عملية التسجيل والحد من تكاليفها) وتخصيص المواقع (يجري التفاوض مع أصحاب المصلحة بشأن معايير تخصيص المواقع، وبعد ذلك، يضطلع المسؤولون بتخصيصها) ورسوم التشغيل (يجري تحديد رسوم شفافة مختلفة بحسب الموقع والحجم والخدمات المقدمة وتُبسط إجراءات الدفع). كما حددت المبادئ الإطارية للوائح.

سياسة الاقتصاد غير المنظم في دربان لعام ٢٠٠١ - اللوائح

ينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية في الإجراءات المقبلة لصوغ اللوائح لجميع العمال:

- ينبغي أن تنطبق، قدر المستطاع، على منطقة الحكم المحلي برمتها، لا على منطقة المدينة الرئيسية وحدها؛
- ينبغي ترجمتها إلى لغة الزولو (كما هو الشأن بالنسبة للمبادئ التوجيهية الحالية)؛
- ينبغي أن تُحرّر بلغة تراعي قضايا الجنسين؛
- ينبغي نشرها على نطاق واسع، وفي شكل سهل القراءة؛
- ينبغي تقديمها عبر مركز الإعلام في الإذاعة الشعبية ووسائط الإعلام المطبوعة.

المصدر:

Durban's Informal Economy Policy, December 2001, p.42.
http://www.durban.gov.za/Resource_Centre/Policies/Documents/INFORMAL%20ECONOMIC%20POLICY%20FINAL%20DOCUMENT.pdf

ومع ذلك، لم تُنفذ سياسة عام ٢٠٠١ إلا بصورة جزئية. وبالإضافة إلى ذلك، تغير نهج دربان، وفي عام ٢٠٠٤، شرعت الشرطة في عملية إزالة سلع باعة الشوارع في عدة مواقع في المدينة، ووافق المجلس على خطة لوقف «تجارة الشوارع غير المشروعة وغير المرخص لها». ومنذ ذلك الحين، لم يُصدر المجلس سوى ٨٧٢ ترخيصاً، واعتُبر معظم باعة الشوارع غير قانونيين.

استحدث مجلس المدينة في دار السلام آليات تشاورية، ووضع إجراءات دعم الهياكل الأساسية وإجراءات الدعم التنظيمي

■ **دعم الهياكل الأساسية ومنح التراخيص.** وفي دار السلام، تنزانيا، مُنح باعة الشوارع تراخيص وسُمح لهم بالعمل منذ أوائل التسعينات. وجرى توحيد الرفوف والطاولات واعتماد مبادئ توجيهية تضع إطاراً لإدارة البيع في الشوارع. واقتنع مجلس المدينة بضرورة اعتماد نهج استشاري، وهو ما ساعد بقدر كبير في تنفيذ الخطة وحل العديد من القضايا مثل الجريمة ونظافة الشوارع.

■ **التصدي لطرد باعة الشوارع.** وفي بوغوتا، كولومبيا، أشارت المحكمة الدستورية إلى أنه من الضروري التوفيق بين الحقين الدستوريين المتنازعين في الفضاءات العامة والعمل عند معالجة أمور طرد باعة الشوارع. وبالتالي، لا يُسمح بعمليات الطرد إلا إذا تم استصدار أمر بذلك من خلال إجراء قضائي مناسب وتوافرت ضمانات تكفل عدم إهمال التجار الذين جرى إخلاؤهم. ووفقاً للمحكمة، يجوز إجراء تدريب للباعة وتحسين سبل الوصول إلى الائتمان كبديلين ممكنين للترحيل.

اعتمدت في الهند سياسة وطنية بشأن البيع في الشوارع في عام ٢٠٠٤، وهو ما يعكس حدوث تحول عن منع البيع في الشوارع إلى تنظيمه. وفي عام ٢٠٠٩، جرى تنقيح هذه السياسة التي دعت إلى توفير دعم تشريعي

■ **وضع سياسات وطنية.** أكدت المحكمة في الهند في عام ١٩٨٩، أن باعة الشوارع يتمتعون بالحق في البيع وأن الشوارع لم «تُنشأ حصراً للمرور بحيث لا تصلح لأي استخدام آخر». وفي عام ٢٠٠٤، اعتُمدت سياسة وطنية بشأن باعة الشوارع في المناطق الحضرية، وهو ما يعكس حدوث تحول عن منع البيع في الشوارع إلى تنظيمه. وتسعى هذه السياسة إلى إضفاء الشرعية على البيع في الشوارع من خلال توفير مناطق قانونية للبيع واعتماد تنظيم قائم على الرسوم بدلاً من إصدار عدد محدود من التراخيص، وتعزيز تنظيم باعة الشوارع وتنفيذ آليات قائمة على المشاركة، من بين مبادرات أخرى. غير أن تنفيذ هذه السياسة على مستوى الولايات شكل تحدياً، باستثناء بضع مشاريع قوانين على مستوى الولايات، تستند إلى هذه السياسة، يجري مناقشتها حالياً. وفي عام ٢٠٠٩، اعتُمدت السياسة الوطنية الجديدة، التي تُراجع سياسة عام ٢٠٠٤. وتشدد السياسة المراجعة على ضرورة وضع إطار تشريعي وتشمل قانوناً نموذجياً بشأن باعة الشوارع (حماية موارد الرزق وتنظيم البيع في الشوارع).

الممارسات الجدية في تايلند (Good practices in Thailand)

يتمثل أحد الأسباب الرئيسية لتحقيق النجاح في إرساء حوار بين المديرين وباعة الشوارع. ولا بد للمديرين من التأقلم مع باعة الشوارع، كما يتضح من هذين المثالين عن الممارسات الجيدة:

- في الحالة الأولى، حصل أحد الأفراد على امتياز من الوزارة التي كانت تملك إحدى الأسواق الخاصة لإدارتها. وتتسم السوق بجودة التنظيم والإدارة، مما يؤدي إلى إيجاد وضع مربح لجميع الأطراف المعنية. ويقوم المالك يومياً بجولة تفقدية في جميع أنحاء السوق ويعالج مشاكل الباعة.

- في الحالة الثانية، تقع السوق ضمن مجموعة سكنية تابعة لشركة خاصة. وتقوم الشركة بتنظيم السوق وإدارتها. وتتميز بارتفاع تكاليف الإيجار وبوجود مستويات عالية للنظافة والنظام. وقد عبر الباعة، في البداية، عن امتعاضهم من الانتقال إلى المكان الجديد، إلا أنه مع نمو الأعمال التجارية في السوق واجتهاد المديرين في إقناعهم، استكمل تحولهم تدريجيا وازدهرت السوق. وتتوفر السوق على هياكل أساسية جيدة، بما في ذلك دورات المياه ومواقف السيارات، ساهمت عمليات التجديد التي نفذتها الشركة في تطورها، مما أدى إلى ارتفاع عدد الزبائن، ومن ثم إلى زيادة دخل الباعة. وبالتالي، باتوا على استعداد أيضا لدفع إيجار أعلى.

المصدر:

Kusakabe, K., 2006, Policy Issues on Street Vending: An Overview of Studies in Thailand, Cambodia and Mongolia (Bangkok: ILO). p.16.
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/documents/publication/wcms_bk_pb_119_en.pdf

الموارد

يقدم هذا الموجز قائمة بالموارد التي تمكن القارئ من التعمق أكثر في المسألة. ويمكن الاطلاع من هنا على تفاصيل الممارسات الجيدة الواردة سابقا. ويتضمن هذا القسم منشورات وأدوات تدريبية ذات الصلة. وترد لاحقا قائمة بالمراجع المذكورة في النص. وقد يكون ثمة بعض التداخل بين القائمتين.

المنشورات ذات الصلة

Bhowmik, S. K. 2005. “Street Vendors in Asia”, in Economic and Political Weekly, Vol. XL, Nos. 2223-, pp.22562264-.

Bromley, R. 2000. “Street Vending and Public Policy: A Global Review”, in International Journal of Sociology and Social Policy, Vol. 20, No. 12-, pp. 128-
http://wiego.org/publications/street-vending-and-public-policy-global-reviewinternational-journal-sociology-and-socia

Chen. M. A. 2006. “Rethinking the Informal Economy: Linkages with the Formal Economy and the Formal regulatory Environment”, in B. Guha-Khasnobis; R. Kanbur; E. Ostrom (eds): Linking the Formal and Informal Economy: Concepts and Policies (Oxford: OUP) pp.7592-.
http://www.un.org/esa/desa/papers/2007/wp46_2007.pdf

Kusakabe, K. 2006. Policy Issues on Street Vending: An Overview of Studies in Thailand, Cambodia and Mongolia (Bangkok: ILO).
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/documents/publication/wcms_bk_pb_119_en.pdf

Saha, D. 2009. “Conditions of ‘Decent Working Life’ of Street Vendors in Mumbai”, Regulating for Decent Work Conference (810- July 2009, Geneva).
http://www.ilo.org/legacy/english/protection/travail/pdf/rdwpaper27c.pdf

Skinner, C. 2008. “The Struggle for the Streets: Processes of Exclusion and Inclusion of Street Traders in Durban, South Africa”, in Development Southern Africa, Vol. 25, No. 2, pp.227242-.

الأدوات

Durban’s Informal Economy Policy, December 2001
http://www.durban.gov.za/Resource_Centre/Policies/Documents/INFORMAL%20ECONOMIC%20POLICY%20FINAL%20DOCUMENT.pdf

Sankaran, K.; S. Sinha ; M. Roopa. WIEGO Law Pilot Project on the Informal Economy: Street Vendors in India (WIEGO).
http://wiego.org/law

المراجع

Bhowmik, S. K. 2005. “Street Vendors in Asia”, in Economic and Political Weekly, Vol. XL, Nos. 2223-, pp.22562264-.

Bhowmik, S. K., Street Vendors in a Globalising World: Problems of Promoting Decent Work (unpublished)

Bromley, R. 2000. “Street Vending and Public Policy: A Global Review”, in International Journal of Sociology and Social Policy, Vol. 20, No. 12-, pp. 128-.

Chen. M. A. 2006. “Rethinking the Informal Economy: Linkages with the Formal Economy and the Formal regulatory Environment”, in B. Guha-Khasnobis; R. Kanbur; E. Ostrom (eds): Linking the Formal and Informal Economy: Concepts and Policies (Oxford: OUP) pp.7592-.

Cross, J.C. 2000. “Street Vendors, Modernity and Postmodernity: Conflict and Compromise in the Global Economy”, in International Journal of Sociology and Social Policy, Vol. 20, No. 12-, pp.2951-.

Donovan, M. G. 2008. “Informal Cities and the Contestation of Public Spaces: The Case of Bogotá’s Street Vendors, 19882003-”, in Urban Studies, Vol. 45, No. 1, pp.2951-.

Durban’s Informal Economy Policy, December 2001
http://www.durban.gov.za/Resource_Centre/Policies/Documents/INFORMAL%20ECONOMIC%20POLICY%20FINAL%20DOCUMENT.pdf

Hunt, S. 2009. Citizenship’s place: the State’s Creation of Public Space and Street Vendor’s Culture of Informality in Bogotà, Colombia”, Environment and Planning D: Society and Space, Vol. 27, pp.331351-.

Kusakabe, K. 2006. Policy Issues on Street Vending: An Overview of Studies in Thailand, Cambodia and Mongolia (Bangkok: ILO).

Ministry of Housing and Poverty Alleviation (India). 2009. National Policy for Urban Street Vendors (2009), New Delhi.

Roever, S. 2006. “Enforcement and Compliance in Lima’s Street Markets: the Origins and Consequences of Policy Incoherence Towards Informal Traders”, in B. Guha-Khasnobis; R. Kanbur; E. Ostrom: Linking the Formal and Informal Economy: Concepts and Policies, (Oxford: OUP), pp.246262-.

Saha, D. 2009. “Conditions of ‘Decent Working Life’ of Street Vendors in Mumbai”, Regulating for Decent Work Conference (810- July 2009, Geneva).
Sankaran, K.; S. Sinha ; M. Roopa. WIEGO Law Pilot Project on the Informal Economy: Street Vendors in India (WIEGO).
http://wiego.org/law

Skinner, C. 2008. “The Struggle for the Streets: Processes of Exclusion and Inclusion of Street Traders in Durban, South Africa”, in Development Southern Africa, Vol. 25, No. 2, pp.227242-.

Tokman, V. E. 2007. Modernizing the Informal Sector, DESA Working Paper No. 42.

المحتويات

شكر وتقدير / مقدمة / تمهيد / كيفية استخدام دليل الموارد السياسية / الأسماء المختصرة

الجزء الأول: مفاهيم رئيسية

١. العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم

١.١ القضايا المفاهيمية الرئيسية

٢. قياس الاقتصاد غير المنظم

٢.١ معالجة التحديات الإحصائية

الجزء الثاني: السياسات الرامية إلى دعم عمليات الانتقال إلى السمة المنظمة

٣.استراتيجيات النمو وتوليد العمالة الجيدة

٣.١ أنماط النمو الاقتصادي والاقتصاد غير المنظم

٤. الإطار التنظيمي والاقتصاد غير المنظم

(ألف) معايير العمل الدولية

٤.(أ).١ البيئة التنظيمية والاقتصاد غير المنظم: إرساء أرضية اجتماعية لجميع الأشخاص الذين يعملون

٤.(أ).٢ معايير العمل الدولية: إخضاع المحرومين من الحماية القانون

٤.(أ).٣ فهم علاقة الاستخدام وأثرها في السمة غير المنظمة

(باء) مجموعات محددة

٤.(ب).١ العمال المنزليون: استراتيجيات للتغلب على سوء التنظيم

٤.(ب).٢ العاملون في المنزل: الحد من حالات الاستضعاف من خلال توسيع نطاق القانون وتطبيقه

٤.(ب).٣ باعة الشوارع: الابتكارات في الدعم التنظيمي

٤.(ب).٤ المنشآت بالغة الصغر والصغيرة والسمة غير المنظمة وقانون العمل: تقليص الثغرات القائمة في الحماية

٤.(ب).٥ استراتيجيات من أجل تحويل العمل غير المعلن عنه إلى عمل منظم

(جيم) إدارة العمل

٤.(ج).١ إدارة العمل: التغلب على التحديات في الوصول إلى الاقتصاد غير المنظم

٤.(ج).٢ تفتيش العمل والاقتصاد غير المنظم: ابتكارات في التوعية

٥. التنظيم والتمثيل والحوار

٥.١ الحوار الاجتماعي: تعزيز الإدارة السديدة في وضع السياسات المتعلقة بالاقتصاد غير المنظم

٥.٢ دور منظمات أصحاب العمل وجمعيات الأعمال الصغيرة

٥.٣ نقابات العمال: الوصول إلى المهمشين والمستبعدين

٥.٤ التعاونيات: نقطة انطلاق للخروج من السمة غير المنظمة

٦. تعزيز المساواة والتصدي للتمييز

٦.١ تعزيز تمكين المرأة: مخرج جنساني من السمة غير المنظمة

٦.٢ العمال المهاجرون: الأطر السياسية لتنظيم الهجرة وإضفاء السمة المنظمة عليها

٦.٣ الإعاقة: نهج شاملة للعمل المنتج

٧. تنظيم المشاريع وتنمية المهارات والتمويل

٧.١ المنشآت غير المنظمة: أوجه الدعم السياسي لتشجيع إضفاء السمة المنظمة عليها والارتقاء بها

٧.٢ تعزيز المهارات والقابلية للاستخدام: تسهيل الوصول إلى الاقتصاد المنظم

٧.٣ التمويل بالغ الصغر والاقتصاد غير المنظم: استراتيجيات موجهة للخروج من السمة غير المنظمة

٨. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

٨.١ توسيع تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل الاقتصاد غير المنظم

٨.٢ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاقتصاد غير المنظم: التغلب على التمييز والاستبعاد

٨.٣ توسيع نطاق حماية الأمومة ليشمل الاقتصاد غير المنظم

٨.٤ رعاية الأطفال: أداة دعم هامة لتحسين المداخيل

٩. استراتيجيات التنمية المحلية

٩.١ فرص الدعم المتكامل للخروج من السمة غير المنظمة